الاولوية فى النسق الحضرى مع تقدم عملية التنمية

دراسة نقدية مقارنة لتطور او تغير النتائج خلال اطار
سلسلة زمنية (2005-2010-2020)

الباحث: محمد حسن محمد فهمى حسن
ماجستير الهندسة المعمارية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة
Arch.hassanfahmy@gmail.com
أ.د:طارق عبد اللطيف ابو العطا
استاذ التخطيط الاقليمى و العمرانى
كلية الهندسة-جامعة القاهرة

ملخـــص البحث

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بوضع مسارات تنموية للدول النامية والمتقدمة، إلا أن الدراسات الأكثر تحديثًا بدءًا من أواخر خمسينات القرن الماضي حرصت على قياس ووصف حركة التنمية مع التركز والأولوية، و المراد هنا تحليل وقياس للتركز الحضري من خلال حجم التجمعات في شكل النسق الحضري للدول؛ فالتغيرات في هذا التوزيع اعتمدت على تغييرات في حجم كل تجمع في النظام الحضري، وكان من المهم إلقاء نظرة على مفهومي النسق الحضري والمدينة أولاً، ثم استعراض نشأة المدن ونموها؛ قبل فحص الاستنتاجات المكانية والحجمية لتوزيع هذه المدن من خلال النظريات والدراسات العالمية.

Summary

Many Previous Studies Were Concerned with Setting Development Paths for Developing and Developed Countries. However, the Most Updated Studies, starting in the Late Fifties of the Last Century, were Keen to Measure & Describe the Development Movement with Concentration and Priority. What is Meant here is an Analysis and Measurement of Urban Concentration through the Size of Gatherings in the form of the Urban layout of countries; The changes in this Distribution Depended on Changes in the Size of Each Grouping in the urban system. It was Important to First look at the Concepts of the Urban layout & the city, & then Review the Emergence and Growth of Cities; Before Examining the Spatial & Volumetric Conclusions for the Distribution of these Cities Through Global Theories.

كلمات مفتاحية : الاولوبة الحضرية –التركز الحضرى-التركز العمرانى – التنمية

Key words: Urban Priority - Urban Concentration -Developing Countries. Development

مقدمــة

دلت التحليلات التاريخية على عدة مراحل تم من خلالها نمو التجمعات السكانية، بدأت بمستقرات زراعية وعندما أصبحت الزراعة قادرة على توفير فائض إضافي على المورد حيث تم استثمار هذا الفائض في التجارة، وتحولت إلى مدن صغيرة وتطورت هذه المدن مع مرور الزمن، وخاصة في نهاية القرن 18 وبداية 19، كان للثورة الصناعية والتقدم العلمي الأثر الهام في زيادة عدد وحجم المدن، حين أثرت حركة السكان والتغيرات في الإنتاج والبناء و الاتصالات، وفي أشكال الاستقرار الاجتماعي والتوزيع المكاني للسكان وطبيعة النشاط الاقتصادي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في: حاجة مسار التنمية إلى المتابعة وتقيم المتغيرات التنموية المتعددة والمختلفة ومدى تأثرها بالزيادات السكانية وتوزيعها في كل من الدول الأكثر والأقل تقدمًا،واهمية دراسة الاولوبة و هى نسبة المدينة الاولى (العاصمة فى الاغلب) الى باقى المدن جغرافيا و اقليميا وذلك من خلال رصد مسارات التجارب التنموية لجميع الدول التي تنطبق عليها معايير الدراسة المُحددة في البحث وتقيمها بصورة عملية متخصصة.

إشكالية البحث

تتلخص إشــكالية البحث في: في قياس ظاهرة التركز المكاني والأولوية، وكان الملاحظ أن الباحثون لم يميلوا إلى قياس هذه الظاهرة على مستوى مدينة أو منطقة حضرية محددة، وإنما من خلال قياسها على مستوى دولة أو عدة دول، ويفضــى فحص الدراســات التي حاولت قياس هذه الظاهرة إلى تصــنيفها في مجموعتين، الأولى نوعية تبحث في ضـخامة حجم سكان الحضـر ومدى تركزهم في أية لحظة تاريخية محددة بالنظر إلى مستوى تنميتها الاقتصــادية في نفس اللحظة التاريخية، أما المجموعة الثانية فكانت حجمية تبحث في العلاقة بين توزيع أحجام المدن وبين مستوى التطور الاقتصادي.

فرضية البحث

لا تخلو عملية قياس التركز الحضري Measurement of Urban Concentration من صعوبات، في إيجاد وصف مقارن لتوزيع حجم المدن عموماً واعتمدت الفرضية التفصيلية للدول الأقل تقدماً امكانية تقسيمها إلى مجموعتين ، تمثل الأولى دولاً ذات مستوى منخفض للتنمية ومستويات عالية للتركز الحضري وانحراف مسار التنمية، وتمثل الثانية دولاً ذات مستويات أعلى للتنمية، إلا أنها اتسمت نسبياً بمستويات منخفضة للتركز الاقتصادي روفق بانحراف مستويات التركيز الحضري، وأكد ت الابحاث على انتقاء وجود علاقة واضحة بين التركزات، وأشارت إلى تغاير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بين كل من الأقل والأكثر تقدماً والتي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج متباينة، وتمايزت نتائج التحليل، التي أشارت إلى استمرار التركز إذ يصل المنحنى إلى درجة تركز عالية محددة ينخفض بعدها هذا المنحنى جراء محاولات الدول الأقل تقدماً السعي إلى تخفيف حدة التركز من خلال توزيع أفضل للإمكانات، إلا أنه يرتفع بعد ذلك بفعل الهجرة المستمرة للمناطق الأولى، وبفعل هيمنة المدينة الأولى ثم ينخفض، وتالياً يرتفع بشكل متناوب، وذلك بتناوب تأثير استراتيجيات الانتشار وتأثير استقطاب المدن الكبرى، انظر الشكل (1).

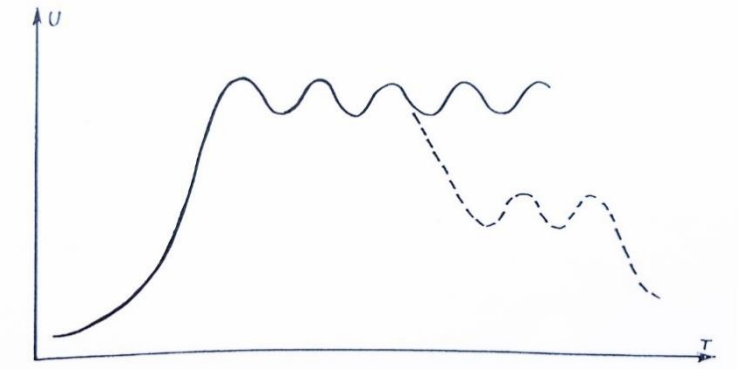

شكل(1),المصدر:أ.د\طارق عطا "محاضرات التخطيط الاقليمى (1992-2020)

منهج البحث:

تم اتباع الخطواط البحثية لتحقيق اهداف الدراسة وفقا للمناهج التالية:

1- التعرف على مشكلة البحثية وتحديد معالمها و جوانبها الاساسية
2- تحديد الهدف من البحث
3- البحث فى الاطار النظرى و التاريخى للمشكلة
4- طرح الفرض العلمى للبحث
5- الدراسة التحليلية
6- رصد النتائج و التوصيات

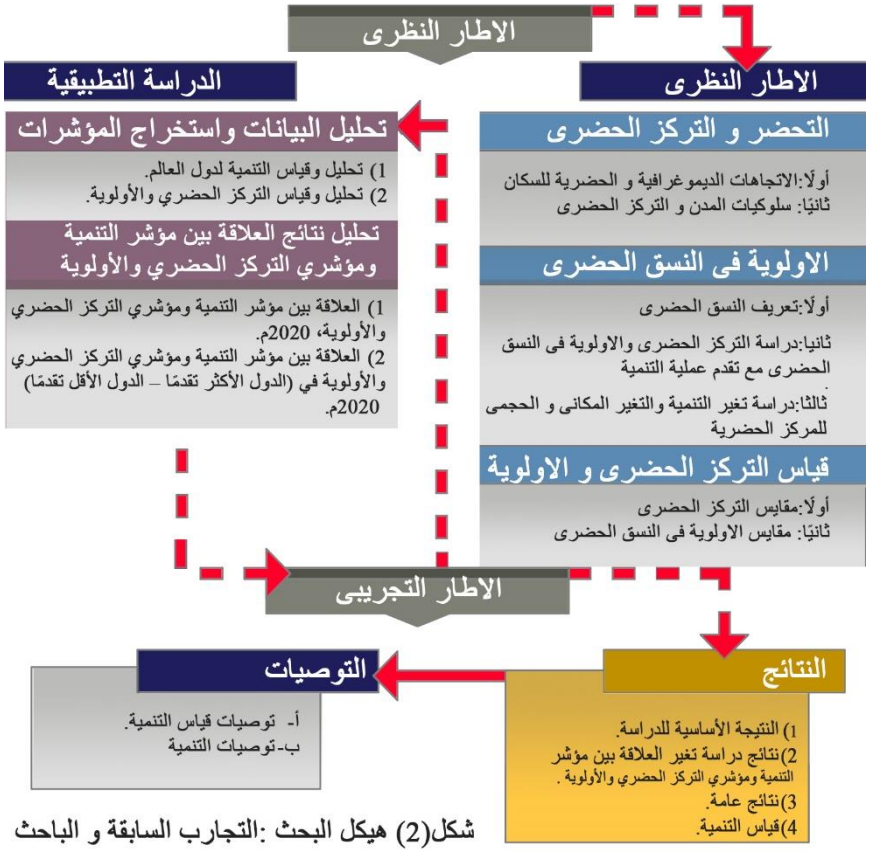

شكل(2) هيكل البحث :التجارب السابقة و الباحث

الاطار النظرى: التحضر والتركز الحضري

تعتبر دراسة النمو السكاني في العالم مرورًا بالتحولات السكانية الحضرية وصولًا إلى تركز هذا التحول بالأخص في المدن الرئيسية الكبرى أمرًا هامًا ويعتبر العامل البشري العامل الأقوى في تحديد مسار عمليات التنمية ، لذلك يتناول هذا البحث التركز ومفاهيم التحضر تمهيدًا لتحليل وقياس التركز الحضري والأولوية.

- **التحضر**: هو نمو سكان الحضر بسبب تطور أسلوب المعيشة الناتج من التحول الاقتصادي من البساطة إلى الحداثة القائمة على التصنيع والذي ظهر بوضوح عقب الثورة الصناعية بعد دخول تقنيات التصنيع الحديثة.
- **التحضر بالنسبة إلى الأمم المتحدة**: زيادة نسب السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية.
- **التركز الحضري Urban Concentration**: هو تجمع الأنشطة وتقاربها من مكان موحد يتوافر به الخدمات الضرورية.

اولا : الاتجاهات الديموجرافية والحضرية للسكان

أ- ديموجرافيًا

1) العلاقة بين السكان والتنمية:

تعتبر طبيعة النمو السكاني والخصائص البشرية هي المتحكم الرئيسي في (الإنتاج والاستهلاك) ومن ثم التنمية التي تختلف من دولة لأخرى، وقد استخدم كبار الاقتصاديين مفهوم القوى العاملة Labor Force كمصطلح مرادف لمفهوم السكان Population، يوجد اتجاهان في العالم يتناولان دور حجم السكان في عملية التنمية والتحرر الاقتصادي:

الأول: يرى أن التزايد السكاني بالمعدلات المتسارعة الحالية يُضيف أعباءًا تصعب مواجهتها في كثير من الدول، مما يسبب مشكلة التخلف.

الثاني: يربط بين حجم السكان والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وأشار سميث إلى أن ارتفاع حجم السكان في دولة ما يكون عاملاً إيجابياً لتحقيق التنمية (فالطلب على العمالة هو المُحدد لعدد السكان)، وعلى جانب آخر فقد أشار ريكاردو إلى أن النمو السكاني يعتمد على التنمية.

ولقد تناولت العديد من الدراسات والنظريات العلاقة ما بين التنمية والتركز والنمو السكاني، منها:

- الفكر الاشتراكي: سباق بين النمو السكاني المرتفع وجمود وتخلف الظروف الاجتماعية للدول النامية.
- النظرية الكلاسيكية: أشارت إلى قدرة النظام الرأسمالي على إدارة نفسه وتحقيق التوازن تلقائياً بين (العرض والطلب وإن لم يحقق التوازن المنشود فإن مرونة الأجور والأسعار تكفل إعادة التوازن.
- ابن خلدون 1398م: أشار إلى أن تعاقب ظاهرتي الازدهار والتخلف الاقتصادي ناتج عن ظاهرة المد والجزر التي تمر بها الدول في حجم السكان، كما أوضح أن ارتفاع كثافة السكان تساعد على تقسيم العمل واستعمال أكفأ للموارد الاقتصادية مما يؤدي لرفع مستوى المعيشة.

مما سبق، نجد أن التأثير عكسي متبادل ما بين النمو السكاني والاقتصاد؛ فالاقتصاد يؤثر على النمو السكاني في نفس الوقت الذي تنعكس فيه نتائج النمو السكاني على التنمية؛ فنجد:

- زيادة العبء والضغط على وسائل المعيشة مما يزيد العبء على التنمية؛ ويلتهم الادخار.
- النمو السكاني المتسارع يتسبب في عدم قدرة الهيكل الاقتصادي على استيعاب العمالة الزائدة.
- استنزاف مؤسسات الدولة وزيادة أعبائها، من احتياجات تعليمية وصحية وخدمات عامة.
- التقليل من كفاءة نتائج الخطط الاستثمارية وابتلاع عوائدها لسد احتياجات النمو السكاني.

2) تطور النمو السكاني عالمياً عبر الزمن:

مر التطور السكاني على العديد من الفترات ، وتتمثل تلك المراحل في مجملها في خمس فترات رئيسية، وهي:

- **فترة ما قبل الزراعة**: تميزت بعدم الاستقرار وانخفاض الكثافة السكانية وارتفاع معدل الوفيات.
- **الفترة من الزراعة المستقرة إلى الثورة الصناعية**: اتصفت بتطور الزراعة والإنتاج الحيواني,
- **الفترة ما بين الثورة الصناعية والحرب العالمية الثانية**: حيث تحسن مستوى المعيشة وتطور تقنيات الزراعة والصناعة، وتميزت بالهجرة الدولية.
- **فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**: تميزت بانخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات الأعمار؛ نتيجة إلى الحد من تفشي الأمراض والتقدم الهائل في عرض الغذاء.
- **فترات الثورة التكنولوجية**: تميزت بطفرة تكنولوجية ساهمت في تطور جميع نواحي الحياة

كانت أهم مظاهر النمو السكاني عبر التاريخ، سرعة التغير الكبير واختزال الفترات السكانية، حيث تضاعف عدد السكان ثلاث مرات فيما بين 1950 و1975م، كما بالجدول (1).

الجدول (1)تطور إجمالي سكان دول العالم والدول الأقل والأكثر تقدمًا (1750 – 2025)م

العام	إجمالي عدد السكان بالملايين			نسبة السكان إلى عدد سكان العالم (%)	
	سكان العالم	الأكثر تقدمًا	الأقل تقدمًا	الأكثر تقدمًا	الأقل تقدمًا
1750م	791	201	590	25.4	74.6

74.6	25.4	730	248	978	1800م
72.5	27.5	915	347	1262	1850م
65.3	34.7	1077	873	1650	1900م
63.8	36.2	1187	673	1860	1920م
64.3	35.7	1475	821	2295	1940م
67.4	32.6	2010	976	2986	1960م
74.5	25.5	3301	1131	4432	1980م
79.2	20.8	4847	1272	6119	2000م
83.2	16.8	6818	1377	8195	2025م
المصدر: محمد يسار عابدين، أغسطس 1998م، العلاقة بين التركز المكاني الحضري والتنمية الاجتماعية/الاقتصادية في العالم، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، ص: 98					

3) الموقف الديموجرافي للدول الأكثر تقدماً:

تختلف معدلات النمو السكاني ما بين الدول الأكثر والأقل تقدماً، فالمناطق الأكثر تقدماً (مثل: أمريكا الشمالية – أوروبا – أستراليا) يتزايد سكانها في المتوسط بمعدل يقل عن 0.5% سنوياً، ومن المتوقع أن ينخفض إلى أقل من الصفر بعد عام 2025م طبقاً لدراسات عام 1995م.

4) الموقف الديموجرافي للدول الأقل تقدماً:

يُقدر معدل نمو المناطق الأقل تقدماً بـ1.9% سنوياً، بنسبة أكبر من 95% من معدلات النمو السكاني عالمياً، ويرتبط المعدل المرتفع للنمو السكاني بالارتفاع الكبير في معدلات المواليد؛ حيث أن معدلات مواليد هذه الدول تتراوح ما بين (30 – 50) / 1000 سنوياً، في حين تتراوح ما بين (20 – 100)/ 1000 سنوياً في الدول الأكثر تقدماً، طبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة.

<u>ب- حضرياً:</u>

يعيش اليوم 55% من سكان العالم في مناطق حضرية، ومن المتوقع أن تُصبح النسبة 68% عام 2050م (ضعف سكان الريف حينئذ) ، كما بالشكل (3)، في حين أنه لم يتجاوز سكان الحضر 3% من إجمالي سكان العالم بداية عام 1800م، وكان يشكل الثلث عام 1960م.

الشكل (3) توقعات نسب سكان العالم بين المدن والريف (2050م)

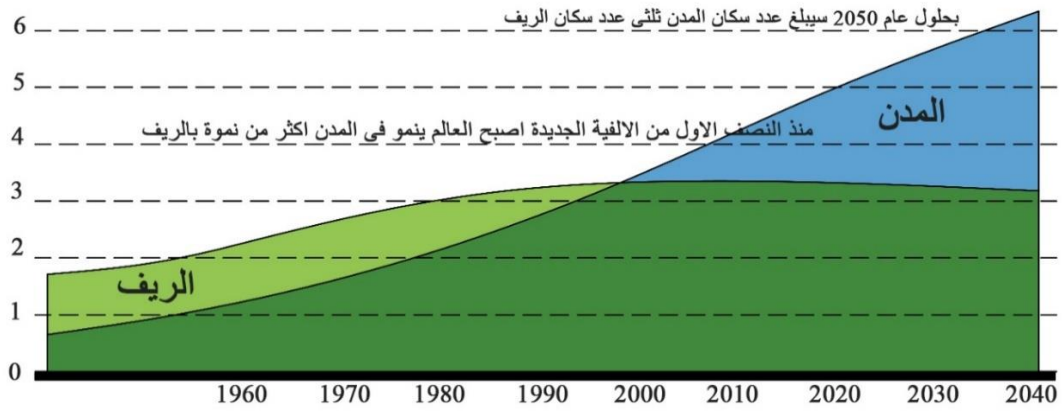

المصدر: توقعات الأمم المتحدة بشأن توسع مدن العالم، https://population.un.org/wup

تعود الأسباب الرئيسية لهذه الزيادة إلى: استمرار هجرة السكان إلى المدن بحثاً عن فرص التعلم والعمل وحياة أكثر حداثة ذات مستوى رفاهية أعلى، إضافة إلى الزيادة الطبيعية لسكان الحضر.

وتتمثل التحديات الأساسية للتوسع الحضري في:

- الحاجة الدائمة إلى تغطية الطلب المُتسارع على الإسكان الاقتصادي، وتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية فضلاً عن الوظائف، ولاسيما لفقراء المناطق الحضرية الذين يعيشون في مناطق عشوائية
- المشاكل البيئية للمدن؛ حيث تستهلك ثلثي طاقة العالم، وتمثل أكثر من 70% من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ثانيا : سلوكيات المدن والتركز الحضري:

التعريف بالمدن:

المدينة بالنسبة إلى ميلتون فريدمان Friedman 1973م[1] هي: "نظام اجتماعي موجود في حيز جغرافي يُمثل موقعاً مميزاً في النسق الناتج عن التجمعات الحضرية الكبرى".

المدينة بالنسبة إلى صلاح الشخص Salah El_Shakhs 1965م[2] هي: ماكينات التنمية، ويحدد مدى كفاءتها توزيعها الحجمي والجغرافي في القيام بهذا الدور مما يعني نسق واسع ومنتظم من المدن الصغيرة مختلفة الحجم التي يقل عددها كلما زادت وظائفها. ويرى العديدون (مثل: لوكوربوزيه ولوين) أن المدينة هي: كائن حي يتأثر ويؤثر ويتفاعل وينمو ليصبح يافعاً ويصيبه المرض والشيخوخة وقد يموت إذا لم يتم التفاعل

حجم المدينة:

بالنسبة إلى رينود Bertrand Renaud 1981م[3]: يعتمد حجم المدينة على موقعها في تدرج المدن في النسق العمراني للدولة ككل، حيث أن وظيفة كل مدينة محددة تبعاً لهذا الحجم.

بالنسبة إلى ريتشاردسون Richardson 1979م [4]: فقد ربط بين الحد الأدنى لحجم المدينة وبين النسق الحضري من حيث أن هذا الحجم للمدينة يعتبر دالة في موقع ودور المدينة وتنميتها لنسقها العمراني

الحجم الأمثل للتوسع الحضري: هو مفهوم نسبي يختلف باختلاف نوعية السكان وحجم الموارد المتاحة (كالهيكل الاقتصادي – الهيكل المخطط – الخدمات الأساسية – البنية التحتية - ..).

أهم الاستراتيجيات التي تصف أنماط التجمعات الحضرية الأكثر شيوعاً

الانتشار والتركيز حيث يساعدان على توازن النسق العام؛ فإذا كان التركيز يساعد غالباً على زيادة الإنتاج فإن الانتشار يؤدي إلى إحداث التوازن في توزيع الأنشطة، كما بالشكل (4).

استراتيجية الانتشار Polycentric Strategy[5]:هى الانتقال الى الاماكن حضرية اخرى لتنميتها بهدف :

- تحقيق العدالة والتوازن بين تنمية الأقاليم الريفية والتجمعات الحضر.
- التخفيف من تفاقم المشكلات الناجمة من تضخم المناطق الحضرية المتزايد، مثل: (مشكلات التلوث، البنية الأساسية، انتشار المناطق العشوائية، عدم توافر فرص العمل).

استراتيجية التركيز Monocentric Strategy: هي الميل نحو التوطين في تجمع حضري ما، حيث ترتكز الجهود والاستثمارات والخدمات، ما يؤدي إلى تغير في المناطق المحيطة التي تتسع على حسابها، ويمكن الاعتماد على تلك الاستراتيجية في بداية التنمية لذلك يرى بعض الاقتصاديين أنها الأنسب للدول النامية.

استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة[6]:حيث يتم تنمية إقليماً وجعله قطباً تنموياً وكل ما يدخل في نطاق نفوذه ، ما يتطلب تواجد (لا مركزية إدارية – بنية أساسية وخدمات تضمن ترابط أقطاب النمو والأسواق).

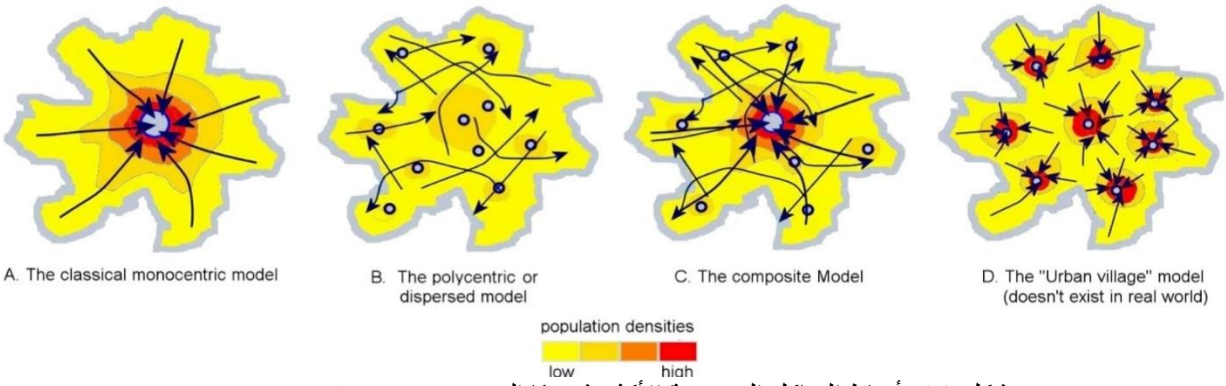

شكل (4): أنماط الهياكل الحضرية الأكثر شيوعًا المصدر: (Bertraud 2009)

الاطار النظرى: الأولوية في النسق الحضري.

يوضح هذا الجزء مفهوم الأولوية في النسق الحضري Primacy ومدى تأثيرها وتأثرها بالتنمية في ضوء التغيرات العالمية والمحلية, توزيع التجمعات والمراكز الحضرية داخل الدول من خلال (نسق حضري يُنظم توزيعهم وتفاعلهم)، والذي يتغير من دولة لأخرى طبقاً لحجم كل تجمع في النظام الحضري ومدى تفاعله ، ولذلك فإنه لابد من التعرف على أهم النظريات والدراسات التي تناولت توزيع المدن.

اولا:تعريف الأولوية في النسق الحضري:

مفهوم الأولوية في النسق الحضري:

النسق الحضري: هو الهيكل أو المنظومة التي تجمع جميع المراكز الحضرية باختلاف أحجامها ووظائفها والتي تتفاعل من خلالها، وتكون هذه العلاقة القوية أساسها المدينة.

الأولوية Primacy: هي تركز نسب كبيرة من سكان الحضر في مدينة أو اثنتين على الأكثر.

المحددات والخصائص الواجب توافرها عند تناول النسق الحضري:

1) التوزيع المكاني والحجمي للتجمعات: حيث أن التباين الشديد في توزيع نسب التحضر كانت نتيجة لعدم توزيع السكان بالتساوي بين مناطق الدولة.
2) الحفاظ على وجود تدرج هرمي (Hierarchy) :لأحجام المدن وعلاقاتها داخل النسق الحضري.
3) التوازن الحضري: للحفاظ على التجانس في النمو بحيث لا يكون لصالح المدن الكبرى على حساب المدن الأصغر منها.

ثانيا :دراسة التضخم الحضري والأولوية في النسق الحضري مع التنمية:

لقياس كلاً من التركز والأولوية (Concentration & Primacy) على مستوى دولة أو عدة دول، إلى تقسيم الدراسةإلى مجموعتين:

<u>المجموعة الأولى: (القياس النوعي للتضخم الحضري):</u>

دراسات تستهدف ضخامة حجم السكان وتركزهم بالنسبة إلى مستوى تنميتها الاقتصادية، وقد استعان باحثوا هذا التوجه بأداتين رئيسيتين هما:

1) المقارنة التاريخية (القياس التاريخي) Historical Analogy:

عن طريق تحديد لحظة بدء التضخم في دولة ما (وتكون تلك اللحظة التي تتخطى بها نسب التحضر Urbanization نسب التصنيع Industrialization)، واعتمد الباحثون على مسار العلاقة الناتج بين التحضر والتصنيع للدول الأكثر تقدماً في تحديد تلك اللحظة للدول الأقل تقدماً، و أهم الدراسات التي استعانت بتلك الأداة:

- بيرت هوسيليتز Bert F. Hoselitz 1974م[7]: قارن حالة التحضر بين كلاً من الهند عام 1951م ومتوسط التحضر في أوروبا (1890 – 1900)م، حيث تساوت تقريباً نسب التحضر للهند (11.9%) في ذلك الوقت مع درجة تحضر أوروبا (11%)، وقد تناول ثلاث موضوعات في تلك الدراسة هم: (علاقة درجة التحضر بدرجة التصنيع – البناء المهني ككل – البناء المهني للمناطق الحضرية.
- بايروك Paul Bairoch 1975م[8]:قارن العلاقة بين كلاً من التحضر والتصنيع في الدول الأوروبية (ما عدا إنجلترا والاتحاد السوفيتي سابقاً) والدول الأقل تقدماً (باستثناء الدول الشيوعية سابقاً) كما بالجدول (2)

الجدول (2): تطور العلاقة بين التحضر والتصنيع في قارات العالم، طبقًا لبايروك

بلاد وقارات العالم	العام (م)	درجة التحضر	درجة التصنيع	علاقة التحضر بالتصنيع
أوروبا ماعدا إنجلترا	1850	11	16	30-
	1880	16	18	10-
	1900	24	20	20+
	1920	29	21	40+
	1930	32	22	35+
البلاد المتخلفة غير الشيوعية	1920	6.7	8.5	20-
	1930	7.8	8.5	40-
	1940	9.7	8	20+
	1950	12.9	7.5	70+
	1960	16.7	9	85+
	1970	19.7	10	100+
	1980	21	10	110+
قارة إفريقيا	1960	13.4	7	90+
قارة أمريكا	1960	32.8	14.5	125+
قارة آسيا	1960	13.7	9	50+

المصدر: Paul Barioch, 1975, The Economic of the Third World since 1900,

وتوصل إلى أنه:

- ظلت درجة التحضر في أوروبا أقل من درجة التصنيع حتى عام 1890م تقريباً (أي بعد وصول التصنيع إلى 18%)، ثم أخذ التحضر في التزايد بنسب كبيرة حتى أصبح الفارق بينهما 100%، وقد استغرق ذلك أكثر من ثمانين عاماً.

- بالنسبة للدول الأقل تقدماً فقد بدأت درجة التحضر في تجاوز درجة التصنيع في 1940م، لتكون قد استغرقت أقل من ثلاثين عاماً ليصبح الفارق بينهما 100%.
- في حين أصبح مستوى التحضر للدول الأقل تقدماً عام 1960م مشابهاً لأوروبا في الفترة (1880 – 1885)م، كانت درجة التصنيع في أوروبا ضعف درجة تصنيع الدول الأقل تقدماً.
- تتسع الفجوة بين الدول الأوروبية والدول الأقل تقدماً بإضافة (نصيب الفرد الإجمالي من الناتج القومي / العام GNP) كمؤشر يعكس النمو الاقتصادي.
- بينما كانت (درجة التحضر 21% - درجة التصنيع 19%) في أوروبا عام 1890م، كان نصيب الفرد من الناتج القومي 650 دولار/ العام، في حين أنه لم يتجاوز 340 دولار/ العام عام 1970م في الدول الأقل تقدماً و(بدرجة تحضر 21% - ودرجة تصنيع 10%).

2) التحليل القطاعي المستعرض Sector – Section Analysis:

تستعين الدراسات التي استخدمت التحليل القطاعي المستعرض لقياس التضخم الحضري بمؤشرات تدل على مدى التطور الاقتصادي، منها القطاعي (كالتصنيع – الزراعة)، ومنها النوعي (كالتركز الحضري – الدخل السنوي للفرد – الكثافة الزراعية)، وتم تصنيف هذه الدراسات إلى:

أ- علاقة التحضر بالبناء المهني.

المنحنيات والمسافات التي تفصل بينها تبعاً لاختلاف الفترات الزمنية رغم تشابه المنحنين إلى حدٍ كبير، مما يوضح أن الارتباط بين التحضر والتصنيع يختلف باختلاف مراحل التصنيع ويتغير بمرور الوقت.

ديفيد كاميرشين David. R. Kamershen 1969م[9]: آيد دراسة سوفاني، واعتبر دراسته امتداداً لها، واستخدم في دراسته على 80 دولة للفترة (1955 – 1965)م وتوصل إلى نتيجتين أساسيتين:

الأولى: نفي وجود ارتباط ثابت موجب بين طرد المناطق الريفية وجذب المناطق الحضرية (التضخم الحضري).

الثانية: نفي وجود ارتباط إيجابي ملموس بين التصنيع والتحضر في الدول الأكثر والأقل تقدماً ، ومن ثم استطاع نفي فكرة أن التحضر السريع يعوق النمو الاقتصادي للدول الأقل تقدماً نتيجة لسوء توزيع رؤوس الأموال

ب- علاقة كلاً من التصنيع والتحضر بالنمو المتروبوليتاني:

عرفت **المناطق المتروبوليتانية**: بالمناطق الحضرية (50.000 نسمة فأكثر)، شاملة المناطق الإقليمية والإدارية القريبة من كل مدينة رئيسية، على (ألا يقل نسب العاملين بمهن غير زراعية بها عن 65% من إجمالي العاملين، ولا تقل الكثافة السكانية بها عن نصف كثافة سكان المدينة الرئيسية)، و أن العلاقة تميل إلى الارتباط العكسي ما بين النمو المتروبوليتاني للمدينة والتصنيع.

المجموعة الثانية: (القياس الحجمي للتضخم الحضري):

دراسات تستهدف تحديد العوامل المفسرة للتضخم، والعلاقة بين توزيع أحجام المدن ومستوى التطور الاقتصادي، وتم تقسيمها إلى مجموعتين الأولى اهتمت بالمكان والأخرى بالحجم.

1) علاقة التركز الحضري بالمكان:

من أهم النظريات التي اهتمت بهذا التوجه (نظرية الموقع الصناعي – نظرية المكان المركزي). نظرية المكان المركزي Central Place Theory: والتي تهتم بتدرج أحجام المراكز الحضرية وتنظيم العلاقة بينهم بناءاً على الخدمات، ومن أهم دارسي هذا التوجه:

كريستلر Christaller 1966م[10]: اقترح تحقيق الشكل الهرمي المتدرج الذي يكون به توزيع السكان والإمكانيات المتاحة بالتساوي ويسهل الوصول لجميع أجزائها بالمواصلات

بيكمان Beckman 1958 – 1964م[11]: اقترح بعض التعديلات كتحويل التدرج الهرمى للمواصلات إلى توزيع مستمر حتى يصل إلى الحدود الطبيعية.

2)علاقة التركز المكاني بالحجم:

استعان الباحثون في قياس الأولوية بقانونين رئيسيين: (قانون المدينة الأولى: تم ربطه بالتخلف الاقتصادي ويتم الاعتماد على مدينة واحدة ضخمة وإهمال التوزيع الحضري لباقي المدن – قاعدة الرتبة والحجم: تم ربطها بالتطور الاقتصادي المعتمد على شبكة من المدن المتوازنة حجماً).

- قانون المدينة الأولى The Law of Primate City:

يُعبر عن ظهور مدينة أولى تحقق السيطرة على بقية المدن الأخرى حتى يكون الفارق هائلاً، وتستحوذ على أكبر عدد من الوظائف السياسية والاقتصادية والثقافية والاستثمارات، وغالباً ما تكون العاصمة.

- صلاح الشخص Salah El-Shakhs 1972م: أيد مصداقية هذا القانون في بدايات مرحلة التنمية وليس في مرحلة النضج، فلقد أشار إلى ضعف مصداقية القانون تدرجياً بزيادة مستويات التنمية يختفي بحدوث التقدم

- قاعدة الرتبة والحجم The Rank – Size Rule:

تناول فكرة توزيع المدن حجماً قبل زيف العديدين مثل: (أورباخ Auerbach 1913م – لوفكا Lofke 1924م – مدرسة الإيكولوجيا بجامعة شيكاغو 1929م – سنجر Singer 1936م)، إلا أنه هو من نشرها

مما سبق فإن كلاً من (قانون الأولوية – قاعدة الرتبة والحجم) لا يمكن الاعتماد عليهما بصورة أساسية؛ حيث أن تحقق أي منهما أو كلاهما لا يعتبر دليلاً على وجود أو عدم وجود تنمية، ولكنهما يساهمان في توصيف الواقع الحضري دون تفسيره.

ثالثا: دراسة تغير التنمية والتغير المكاني والحجمي للمراكز الحضرية:

ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت التغير المكاني والحجمي للمراكز الحضرية عبر الزمن نتيجة لتغير وتجدد مفاهيم التنمية، والتي اتفق معظمها على أن العلاقة وثيقة بين التركز المكاني والتنمية خصوصاً في المراحل المبكرة.

- صلاح الشخص El-Shakhs 1965 – 1972م: درس العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأولوية على 70 دولة، ووجد أن: (الأولوية كانت منخفضة للدول الأقل تقدماً وترتفع مع مرحلة الانطلاق ثم تزداد بعد ذلك بزيادة التنمية – تتناقص الأولوية في الدول الأكثر تقدماً مع زيادة التنمية)، كما بالأشكال (5) و(6).

الشكل (5): تطور الاولوية مع التنمية

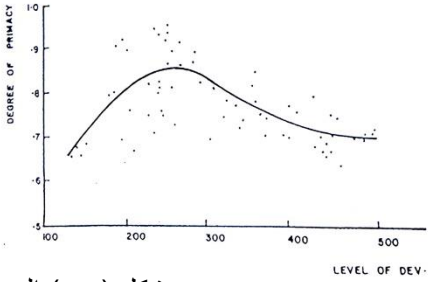

الشكل (6): علاقة التنمية و الاولوية فى مجموعتين

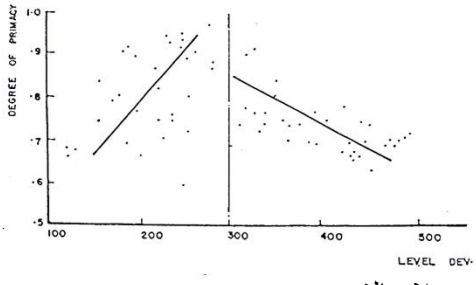

شكل (6,5) المصدر : صلاح الشخص: 1972

رينود Renaud 1981م: حلل العلاقة ما بين مستويات الأولوية والتنمية في 111 دولة من خلال دراسة العلاقة بين التركز الحضري للمدينة الأولى ونصيب الفرد من الدخل القومي، وأثبت من خلالها ضعف العلاقة ما بين الأولوية والتنمية، كما بالشكل (7)، وتوصل إلى أن هناك عجزاً كبيراً في دليل الأولوية للدول الأقل تقدماً.

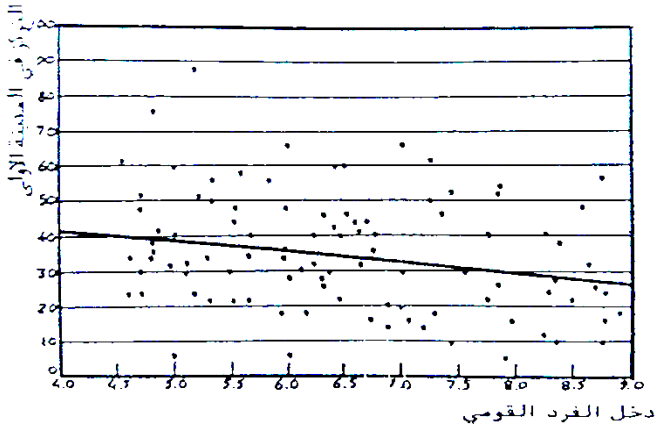

شكل (7): العلاقة بين التركز الحضرى للمدينة الاولى و نصيب الفرد من الدخل القومى الاجمالى :رينود1981

طارق أبو العطا Tarek Aboul Atta 1985م[12]: قام بتحليل الدول الأقل تقدماً، واستطاع تقسيمهم إلى مجموعتين (الأولى: دولاً منخفضة التنمية عالية التركز الحضري، ولديها انحراف في مسار التنمية – الثانية: دولاً مستواها التنموي أعلى، لكنها ذات تركز اقتصادي منخفض نسبياً، ولديها انحراف في مستويات التركز الحضري)،

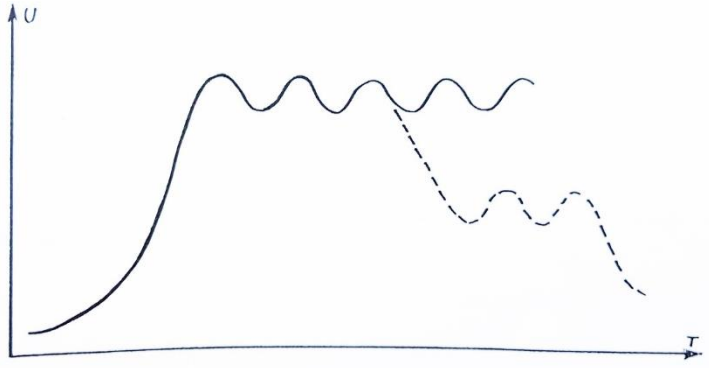

شكل (8): مسار التركز الحضرى عبر الزمن ,طارق ابو العطا

واستنتج استمرار التركز إلى درجات عالية محددة لينخفض بعدها المنحنى نتيجة محاولات الدول الأقل تقدماً لتخفيف حدة التركز من خلال توزيع الإمكانيات بصورة أفضل، إلا أنه يرتفع من جديد بسبب الهجرة الداخلية للمناطق ذات الأولوية، ومن ثم ينخفض مرة أخرى، ويستمر في التناوب ما بين التركز (بفعل استقطاب التجمعات الحضرية الكبرى) ومحاولات الانتشار للحد من آثارها، كما بالشكل (8).

- محمد يسار عابدين Mohamed Yassar Abdin 1990م [13]: تناول دراسة التركز الحضري عبر الزمن إلى 16 دولة أكثر تقدماً (التي تناولها صلاح الشخص) و82 دولة أقل تقدماً (التي تناولها طارق أبو العطا) في مسارين مستقلين، وتوصل إلى أنه في:

- الدول الأكثر تقدماً (1955 – 1990)م: لم تميل إلى الانتشار المستمر بل أخذت تتذبذب صعوداً وهبوطاً ضمن الحد الأقصى الذي وصلت إليه عام 1955م، على عكس ما أشارت إليه الدراسات السابقة من استمرار الانتشار التلقائي للدول الأكثر تقدماً، كما بالشكل (9).

- الدول الأقل تقدماً (1965 – 1990)م: لم يصل التركز الحضري إلى أقصى حد له، بسبب تدخل الحكومات، ولكنه يعود إلى تركز أعلى مما كان عليه، ليأخذ في الارتفاع على هيئة تذبذبات متتالية صاعدة؛ تأثراً بعوامل الجذب والطرد بين المدن الكبرى والريف، كما بالشكل (10).

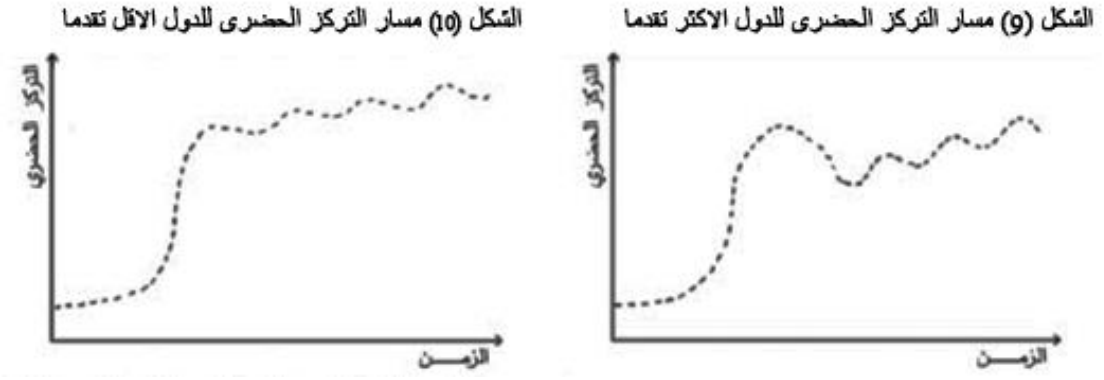

الاطار النظرى :قياس التركز الحضري والأولوية.

تكمن صعوبة عملية قياس التركز الحضري والأولوية فى وضع رؤية واضحة لتوزيع أحجام المدن؛ بالإضافة إلى صعوبة توفر بيانات العديد من الدول الأقل تقدماً ، بالإضافة إلى قصور المقاييس العالمية في حد ذاتها، مثل الاهتمام بدراسة المدن الأولى وإهمال باقي المدن.

اولا :مقياس التركز الحضرى

من مقاييس التركز الحضري في الدول، والتي تشير إلى حجم التركز الحضري في الدولة:

1) نسبة (حجم المدينة الأكبر / إجمالي سكان الدولة).
2) نسبة (حجم المدينة الأكبر/ إجمالي سكان الحضر للدولة).
3) نسبة (حجم سكان المدن التي يزيد سكانها عن مليون / إجمالي عدد سكان الحضر للدولة).

ثانيا : مقاييس الأولوية في النسق الحضري

وتشير إلى تركز التجمع الحضري الأكبر في الدولة:

1. قانون المدينة الأولى لجيفرسون، ويتم قياس الأولوية من خلال نسبة ثابتة للثلاث مدن الأولى حيث تتفوق الأولى على الثانية والثالثة بالنسب 30% و20%.
2. المدن الأربعة الأولى، وتشير إلى أولوية المدينة الأكبر حجماً بالنسبة لأحجام المدن الثلاث التالية، ويكون معيار مقارنة هذه النسبة أكبر أو أصغر من الواحد.
3. قاعدة الرتبة والحجم لزيبف: تكون الأولوية نتيجة للتدرج الهرمى الثابت للمراكز الحضرية، وهي من أكثر المقاييس استعمالاً وشيوعاً.

ولقد طور صلاح الشخص Salah El-Shakhs (1965 – 1972) م: مؤشر الأولوية

ليعبر عن درجة التغير في الأحجام النسبية لعناصر نسق حضري ما، مفترضًا أن جميع عناصره تتركز في تجمع حضري واحد وتكون باقي العناصر مساوية للصفر، ويتراوح معدل التركز لهذا المقياس (0 – 1)، فكلما ارتفعت قيمة المقياس مقتربة من الواحد كلما ازدادت درجة التركز الحضري، وتشير القيم الأقل من (0.5) إلى النظم الحضرية الأكثر اتساقًا.

$$P = \frac{1}{n-1}\sum_{i=1}^{4}\left(\frac{1}{(5-1)C_i} + \sum_{J=i+}^{5}(C_i - C_J)\right)$$

حيث أن :

P	درجة التركز الحضري في المدن الكبرى.
N	عدد المدن
C	حجم سكان المدينة
i,J	رتبة المدن حسب الحجم (حيث أن رتبة المدينة الأكبر 1)

ولقد اختصر طارق أبو العطا Tarek Aboul Atta 1985م : مقياس صلاح الشخص

ليتناول أكبر خمس تجمعات حضرية من كل دولة؛ وذلك لصعوبة الحصول على معلومات كاملة عن أحجام جميع التجمعات الحضرية، خاصة للدول الأقل تقدمًا، وتتراوح النتائج كذلك من (0-1) يتم من خلالها ترتيب الدول طبقًا لدرجة تركزها.

$$P = \frac{1}{4}\sum_{i=1}^{4}\left(\frac{1}{(5-1)C_i} + \sum_{J=i+1}^{5}(C_i - C_J)\right)$$

مما سبق، فإنه يمكن استخدام مقياس طارق أبو العطا؛ للتوصل إلى مؤشر تركز حضري لتقيم معدلات تركز الدول الأكثر والأقل تقدمًا, ويمكن الاستعانة بحساب مؤشر الأولوية طبقًا للمعادلة الآتية: مؤشر الأولوية = نسبة التجمع الحضري الأول (الأكثر سكانًا)/ مجموع التجمعات الحضرية التالية وتشير القيم الأقل من (1) إلى التركزات الضعيفة، بينما تشير القيم الأكثر من (1) إلى التركزات العالية في التجمع الحضري الأول.

الاطار التطبيقى :تحليل البينات و استخراج المؤشرات.

يتناول الجزء الأول دراسة مؤشرات التنمية و الأولوية و التركز الحضري على مستوي دول العالم ثم على مستوي الدول الأكثر تقدماً و الأقل تقدماً. اعتمد الباحث في هذا الجزء على إجراء أسلوب التحليل العاملى الاستكشافي (Explanatory Factor Analysis) وذلك لبناء مؤشر التنمية.

اولا : تحليل و قياس التنمية لدول العالم

اعتمد التحليل على 58 مؤشر عالمي ل 150 دولة على مستوي العالم لعام 2020. حيث تم الاعتماد على التحليل العاملى الاستكشافي (Explanatory Factor) من أجل بناء مؤشر التنمية.

عتمد التحليل العاملى الاستكشافي على خمس خطوات

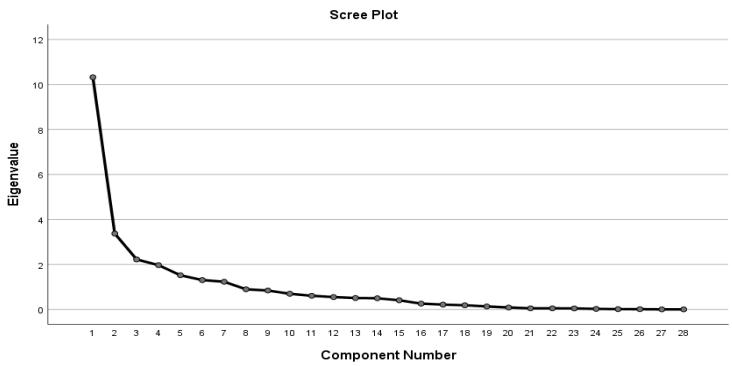

شكل (11) المركبات ذات القيم الاكبر من الواحد الصحيح (Eigen Value) المصدر : الباحث

- **احتساب معامل ارتباط بيرسون** بين متغيرات الدراسة
- **تحديد عدد العوامل المشتركة** (Common Factors) التي تم استخراجها اعتماداً على رسمة (Scree Plot)
- **تحديد نسبة التباين المفسرة** بواسطة العوامل المشتركة (Variance explained) الجدول (3)

Total Variance Explained									
Rotation Sums of Squared Loadings			Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
34.550	34.550	9.674	36.858	36.858	10.320	36.858	36.858	10.320	1
45.561	11.011	3.083	48.903	12.045	3.373	48.903	12.045	3.373	2
54.272	8.711	2.439	56.841	7.938	2.223	56.841	7.938	2.223	3
61.490	7.219	2.021	63.874	7.033	1.969	63.874	7.033	1.969	4
68.149	6.659	1.864	69.297	5.424	1.519	69.297	5.424	1.519	5
73.478	5.329	1.492	73.957	4.659	1.305	73.957	4.659	1.305	6
78.349	4.871	1.364	78.349	4.392	1.230	78.349	4.392	1.230	7

جدول (3) نسبة التباين المفسر المصدر : الباحث

وبإعادة تطبيق التحليل العاملى الاستكشافي على العوامل المشتركة (Common Factors) توصل الباحث إلى 28 مؤشر فرعي اسهموا في تكوين المؤشر النهائي الخاص بالتنمية.

- **مصفوفة الارتباط**

وهى المصفوفة المستخرجة من مؤشر التنمية للامم المتحدة لعام 2020 و تم تحليلها بستخدام برنامج **spss**

- **نسبة التباين المفسر** من جدول (3)

Total Variance Explained						
Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
36.858	36.858	10.320	36.858	36.858	10.320	1

من الجدول (3) يتضح أن العامل الأساسي في التحليل (مؤشر التنمية) استطاع أن يفسر 36.8% من الاختلافات الموجودة في المتغيرات.

- **قيم التحميلات**

اعتماداً على قيم التحميلات (0.4 فأكثر) يتبين أن هناك 16 مؤشر فرعي اسهموا بشكل قوي في تكوين مؤشر التنمية.جدول (4)

المؤشرات	قيم التحميلات
GDP (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي بالمليون)	0.711
نصيب الفرد من GDP بالاسعار الجارية بالدولار الأمريكي	-0.654
الاقتصاد-الخدمات والأنشطة (% من القيمة المضافة)	0.592
العمالة في قطاع الزراعة (% من المشتغلين)	-0.806
العمالة في قطاع الصناعة (% من المشتغلين)	0.695
معدل الخصوبة الكلية (ولادة حية كل امراة)	-0.867
العمر المتوقع عند الولادة (الاناث)	0.908
العمر المتوقع عند الولادة (الذكور)	0.899
التوزيع العمري للسكان (السكان 0-14 سنة)	-0.886
نسبة المهاجرين الدوليين من إجمالي السكان	0.576
الصحة - الأطباء (لكل 1000 من السكان)	0.754
التعليم الانفاق الجاري (GPD%)	0.494
التعليم-%الالتحاق بالتعليم الثانوي (اناث لكل 100 مواطن)	0.840

التعليم-%الالتحاق بالتعليم الثانوي (ذكور لكل 100 مواطن)	0.809
التعليم-%الالتحاق مابعد الثانوي (اناث لكل 100 مواطن)	0.945
التعليم-%الالتحاق مابعد الثانوي (ذكور لكل 100 مواطن)	0.915

جدول (4) قيم تحميلات المؤشر المصدر : الباحث

- **ترتيب الدول طبقاً للمؤشر**

تراوحت قيم مؤشر التنمية من الصفر إلى الواحد الصحيح بحيث كلما ارتفعت قيم المؤشر للدول عن الصفر دل على ارتفاع التنمية بينما كلما انخفضت القيم من الصفر دل على انخفاض التنمية كما بالجدول (5).

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	بلجيكا	1.809	31	التشيك	0.989	61	ماليزيا	0.392
2	هولندا	1.777	32	لاتفيا	0.983	62	تايلاند	0.365
3	السويد	1.730	33	كوبا	0.966	63	كازاخستان	0.335
4	أستراليا	1.653	34	كندا	0.948	64	الأردن	0.274
5	فرنسا	1.630	35	كرواتيا	0.905	65	الجبل الأسود	0.254
6	اليونان	1.506	36	صربيا	0.884	66	ألبانيا	0.251
7	سويسرا	1.505	37	ليتوانيا	0.883	67	بنما	0.250
8	الدنمارك	1.499	38	قبرص	0.869	68	مقدونيا الشمالية	0.225
9	النمسا	1.470	39	المجر	0.854	69	قطر	0.164
10	فنلندا	1.470	40	تونس	0.807	70	تركيا	0.145
11	النرويج	1.450	41	الإمارات العربية المتحدة	0.798	71	دولة فلسطين	0.140
12	أسبانيا	1.443	42	البرازيل	0.767	72	السلفادور	0.115
13	الأرجنتين	1.314	43	مالطا	0.742	73	أوزباكستان	0.086
14	نيوزيلندا	1.274	44	لوكسمبورج	0.735	74	سريلانكا	0.079
15	ألمانيا	1.228	45	بيلاروسيا	0.729	75	الفلبين	0.072
16	سنغافورة	1.188	46	جورجيا	0.711	76	الإكوادور	0.066
17	تشيلي	1.183	47	جمهورية إيران الإسلامية	0.686	77	قيرغيزستان	0.050
18	أيرلندا	1.175	48	موريشيوس	0.683	78	الكويت	0.050
19	الولايات المتحدة الأمريكية	1.163	49	كولومبيا	0.681	79	الاتحاد الروسي	0.031
20	إيطاليا	1.162	50	سلوفاكيا	0.658	80	المغرب	0.023
21	بولندا	1.162	51	بلغاريا	0.602	81	بروناي - دار السلام	0.010
22	المملكة المتحدة	1.157	52	سلطنة عمان	0.596	82	الهند	-0.021
23	البرتغال	1.156	53	بيرو	0.539	83	الصين	-0.041
24	سلوفينيا	1.101	54	المكسيك	0.528	84	فنزويلا)جمهورية – البوليفارية)	-0.098
25	أيسلندا	1.098	55	البحرين	0.484	85	مصر	-0.103
26	كوستاريكا	1.091	56	جمهورية مولدوفا	0.444	86	الجزائر	-0.153
27	إسرائيل	1.060	57	أرمينيا	0.444	87	آذربيجان	-0.166
28	المملكة العربية السعودية	1.050	58	أوروجواي	0.434	88	أندونيسيا	-0.173
29	جمهورية كوريا	1.048	59	رومانيا	0.419	89	هندوراس	-0.178
30	أستونيا	1.001	60	جنوب أفريقيا	0.392	90	بنغلاديش	-0.187

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
91	بوليفيا (دولة المتعددة القوميات)	-0.239	121	سيراليون	-1.018
92	منغوليا	-0.244	122	السودان	-1.031
93	ناميبيا	-0.300	123	كوت ديفوار	-1.053
94	فيتنام	-0.371	124	بوروندي	-1.073
95	نيبال	-0.374	125	الجمهورية العربية السورية	-1.079
96	اليابان	-0.378	126	العراق	-1.109
97	أفغانستان	-0.548	127	بوركينا فاسو	-1.130
98	البوسنة والهرسك	-0.552	128	إريتريا	-1.140
99	باكستان	-0.559	129	موزمبيق	-1.172
100	لبنان	-0.569	130	نيجيريا	-1.198
101	ميانمار	-0.600	131	الجابون	-1.244
102	جيبوتي	-0.614	132	اليمن	-1.248
103	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	-0.620	133	ليبيا	-1.252
104	أوكرانيا	-0.685	134	زامبيا	-1.280
105	توجو	-0.705	135	تنزانيا	-1.324
106	السنغال	-0.718	136	أوغندا	-1.419
107	الكاميرون	-0.730	137	أنغولا	-1.450
108	مالاوي	-0.732	138	جامبيا	-1.451
109	كينيا	-0.791	139	الكونغو	-1.497
110	غانا	-0.819	140	النيجر	-1.581
111	كمبوديا	-0.855	141	مالي	-1.592
112	جزر القمر	-0.882	142	جمهورية أفريقيا الوسطى	-1.620
113	رواندا	-0.920	143	ليبريا	-1.642
114	باراجواي	-0.934	144	غينيا	-1.665
115	طاجيكستان	-0.943	145	جنوب السودان	-1.672
116	موريتانيا	-0.949	146	زيمبابوي	-1.728
117	تركمانستان	-0.962	147	تشاد	-1.738
118	بنين	-0.997	148	إثيوبيا	-1.929
119	مدغشقر	-0.998	149	جمهورية الكونغو لديموقراطية	-1.974
120	بتسوانا	-1.004	150	الصومال	-2.071

جدول (5) قيم مؤشرات التنمية لدول العالم المصدر : الباحث

بناء على النتائج السابقة تم تقسيم الدول إلى مجموعتين

- مجموعة الدول الأكثر تقدماً: وهى الدول التي يكون بها مؤشر التنمية أعلى من الصفر و عددها 81 دولة.
- مجموعة الدول الأقل تقدماً: وهى الدول التي يكون بها مؤشر التنمية أقل من الصفر و عددها 69 دولة.

وبمقارنة أعلى 20 دولة مع أدني 20 دولة في النتائج نجد أن هناك فجوة في قيم المؤشرجدول (6) المصدر : الباحث

أعلى 20 دولة في مؤشر التنمية			أدني 20 دولة في مؤشر التنمية		
م	الدولة	قيم المؤشر	م	الدولة	قيم المؤشر
1	بلجيكا	1.809	1	الصومال	-2.071
2	هولندا	1.777	2	جمهورية الكونغو لديموقراطية	-1.974
3	السويد	1.730	3	إثيوبيا	-1.929
4	أستراليا	1.653	4	تشاد	-1.738
5	فرنسا	1.630	5	زيمبابوي	-1.728
6	اليونان	1.506	6	جنوب السودان	-1.672
7	سويسرا	1.505	7	غينيا	-1.665
8	الدنمارك	1.499	8	ليبريا	-1.642
9	النمسا	1.470	9	جمهورية أفريقيا الوسطى	-1.620
10	فنلندا	1.470	10	مالي	-1.592
11	النرويج	1.450	11	النيجر	-1.581
12	أسبانيا	1.443	12	الكونغو	-1.497
13	الأرجنتين	1.314	13	جامبيا	-1.451
14	نيوزيلندا	1.274	14	أنغولا	-1.450
15	ألمانيا	1.228	15	أوغندا	-1.419
16	سنغافورة	1.188	16	تنزانيا	-1.324
17	تشيلي	1.183	17	زامبيا	-1.280
18	أيرلندا	1.175	18	ليبيا	-1.252
19	الولايات المتحدة الأمريكية	1.163	19	اليمن	-1.248
20	إيطاليا	1.162	20	الجابون	-1.244

ويبين الجدول (7) ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية 2020 المصدر: تحليلات الباحث

الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الدولة	قيمة المؤشر
28	1	المملكة العربية السعودية	1.050
40	2	تونس	0.807
41	3	الإمارات العربية المتحدة	0.798
52	4	سلطنة عمان	0.596
55	5	البحرين	0.484
64	6	الأردن	0.274
69	7	قطر	0.164
71	8	دولة فلسطين	0.140
78	9	الكويت	0.050
80	10	المغرب	0.023
85	11	مصر	-0.103
86	12	الجزائر	-0.153
100	13	لبنان	-0.569
102	14	جيبوتي	-0.614
112	15	جزر القمر	-0.882

116	16	موريتانيا	-0.949
122	17	السودان	-1.031
125	18	الجمهورية العربية السورية	-1.079
126	19	العراق	-1.109
132	20	اليمن	-1.248
133	21	ليبيا	-1.252
150	22	الصومال	-2.071

ثانيا : تحليل و قياس التركز الحضرى و الاولوية

1. مؤشر التركز الحضري

تم احتساب مؤشر التركز الحضري ل 155 دولة جدول (8) المصدر : تحليلات الباحث

م	الدولة	المؤشر	م	الدولة	المؤشر	م	الدولة	المؤشر
1	لاوس	0.845	53	المكسيك	0.551	105	ليبريا	0.480
2	الإمارات العربية المتحدة	0.791	54	لاتفيا	0.551	106	تشيكوسلوفاكيا (التشيك و سلوفاكيا)	0.475
3	قطر	0.735	55	عمان	0.549	107	افريقيا الوسطى	0.474
4	تايوان	0.706	56	الاكوادور	0.547	108	البوسنة والهرسك	0.472
5	جمهورية الكونغو	0.701	57	رواندا	0.547	109	الهند	0.470
6	مالاوى	0.678	58	سريلانكا	0.547	110	بلغاريا	0.470
7	ترينداوتوباجو	0.677	59	بابوا غينيا الجديدة	0.545	111	اليمن	0.467
8	15	0.671	60	فنلندا	0.543	112	السودان	0.467
9	النمسا	0.668	61	البانيا	0.542	113	الارجنتين	0.467
10	البرتغال	0.667	62	بنجلادش	0.542	114	نامبيا	0.462
11	لبنان	0.663	63	مصر	0.542	115	كازاخستان	0.461
12	هاييتى	0.663	64	جنوب افريقيا	0.540	116	برازيل	0.454
13	بورتريكو	0.662	65	منغوليا	0.540	117	اسبانيا	0.454
14	مولدوفا	0.660	66	شيلى	0.537	118	بيرو	0.454
15	كوستريكا	0.655	67	كرواتيا	0.533	119	الصين	0.453
16	هندراوس	0.648	68	تيمور الشرقية	0.533	120	نيجيريا	0.453
17	صربيا	0.645	69	السنغال	0.532	121	توجو	0.444
18	اسرائيل	0.645	70	تركمانستان	0.532	122	روسيا	0.438
19	غينيا الاستوائية	0.644	71	فرنسا	0.530	123	مدغشقر	0.437
20	أذربيجان	0.642	72	مالى	0.529	124	باكستان	0.434
21	اليونان	0.640	73	موريتانيا	0.528	125	سيراليون	0.433
22	اوروجواى	0.631	74	فلسطين (الضفة الغربية وغزة)	0.527	126	اثيوبيا	0.431
23	طاجيكستان	0.627	75	الجابون	0.524	127	تشاد	0.430
24	السلفادور	0.624	76	أرمينيا	0.524	128	أنغولا	0.428
25	ايرلندا	0.621	77	السويد	0.521	129	ايران	0.426
26	كولومبيا	0.619	78	قبرص	0.519	130	ماليزيا	0.422
27	الاردن	0.618	79	سلوفينيا	0.519	131	اندونسيا	0.421
28	دومنيكان	0.617	80	تركيا	0.518	132	كينيا	0.420
29	ليبيا	0.616	81	تايلاند	0.516	133	أوزباكستان	0.418
30	غينيا بيساو	0.615	82	الكونغو الديمقراطية	0.513	134	العراق	0.417
31	السعودية	0.610	83	تنزانيا	0.512	135	مقدونيا	0.408
32	جورجيا	0.609	84	كوريا الجنوبية	0.509	136	أوكرانيا	0.398

33	تشيكوسلوفاكيا (التشيك و سلوفاكيا)	0.607	85	الصومال	0.508	137	بيلاروسيا	0.393
34	النيجر	0.602	86	كوريا الشمالية	0.507	138	موريشيوس	0.387
35	غامبيا	0.598	87	كندا	0.504	139	ليسوتو	0.385
36	ليتوانيا	0.596	88	سوريا	0.503	140	المجر	0.381
37	الدنمارك	0.595	89	إسواتيني (مملكة سوازيلاند)	0.501	141	المغرب	0.376
38	جامايكا	0.586	90	بوركينا فاصو	0.501	142	انجلترا	0.364
39	أستونيا	0.586	91	كوت ديفوار	0.500	143	الفلبين	0.354
40	بنما	0.585	92	كوبا	0.497	144	نيكارجوا	0.352
41	بوليفيا	0.583	93	إرتريا	0.496	145	الجزائر (ولايات)	0.339
42	زمبابوى	0.583	94	هولندا	0.493	146	غانا	0.321
43	فيتنام	0.582	95	بوروندي	0.492	147	بنين	0.319
44	نيوزلندا	0.578	96	الكاميرون	0.491	148	رومانيا	0.313
45	ميانمار (بورما)	0.576	97	سويسرا	0.491	149	تونس	0.243
46	جواتيمالا	0.567	98	نيبال	0.490	150	الولايات المتحدة	0.239
47	افغانستان	0.566	99	النرويج	0.489	151	جنوب السودان	0.216
48	قيرغزستان	0.565	100	ايطاليا	0.487	152	بولندا	0.165
49	كمبوديا	0.562	101	فينزويلا	0.484	153	اليابان	0.118
50	يلجيكا	0.560	102	باراجواى	0.484	154	المانيا	-0.132
51	زامبيا	0.552	103	بوتسوانا	0.483	155	اوغندا	-0.149
52	استراليا	0.551	104	موزمبيق	0.483			

2. مؤشر الأولوية

تم احتساب مؤشر الأولوية ل 155 دولة حيث تم احتساب مؤشر الأولوية بقسم عدد السكان التجمع الحضري الأول على إجمالي عدد السكان التجمعات الحضرية الثلاثة التي تليه. بحيث تدل القيم الأقل من 1 على التركزات الضعيفة بينما القيم الأعلى من 1 على التركزات المرتفعة في التجمع الحضري الأكثر سكاناً جدول (9) المصدر : تحليلات الباحث

م	الدولة	المؤشر	م	الدولة	المؤشر	م	الدولة	المؤشر
1	سريلانكا	10.17	53	غانا	2.28	105	غينيا الاستوائية	1.26
2	موريشيوس	8.94	54	كينيا	2.28	106	زمبابوى	1.25
3	ليبريا	7.82	55	أستونيا	2.26	107	كولومبيا	1.21
4	بوروندي	7.18	56	اليونان	2.24	108	اليمن	1.19
5	أرمينيا	6.49	57	باراجواى	2.22	109	اندونسيا	1.19
6	قطر	6.25	58	الكونغو الديمقراطية	2.22	110	الاردن	1.19
7	منغوليا	6.03	59	نامبيا	2.21	111	كوريا الجنوبية	1.18
8	توجو	5.94	60	الجابون	2.17	112	بولندا	1.17
9	غينيا	5.92	61	اوروجواى	2.06	113	بلغاريا	1.17
10	غينيا بيساو	5.83	62	كوبا	2.05	114	لاوس	1.14
11	تيمور الشرقية	5.70	63	رومانيا	2.02	115	النيجر	1.14
12	المجر	5.08	64	السنغال	2.00	116	فيتنام	1.13
13	غامبيا	5.05	65	كرواتيا	1.95	117	الاكوادور	1.13
14	موريتانيا	4.68	66	دومنيكان	1.94	118	هندراوس	1.10
15	تشاد	4.56	67	زامبيا	1.90	119	صربيا	1.09
16	كوت ديفوار	4.50	68	سلوفينيا	1.90	120	الصومال	1.06
17	بيرو	4.42	69	هاييتى	1.85	121	ليتوانيا	0.97
18	نيبال	4.32	70	الدنمارك	1.81	122	السلفادور	0.96
19	كمبوديا	4.30	71	العراق	1.79	123	يلجيكا	0.95
20	رواندا	4.00	72	أوزباكستان	1.76	124	اسبانيا	0.93
21	الفلبين	3.74	73	طاجيكستان	1.75	125	برازيل	0.91

22	اثيوبيا	3.66	74	كوريا الشمالية	1.70	126	مالاوى	0.89
23	جورجيا	3.65	75	جمهورية الكونغو	1.69	127	السعودية	0.89
24	الارجنتين	3.54	76	النرويج	1.66	128	باكستان	0.88
25	اوغندا	3.43	77	افريقيا الوسطى	1.65	129	الجزائر (ولايات)	0.88
26	ماليزيا	3.26	78	سيراليون	1.65	130	المغرب	0.87
27	ايرلندا	3.20	79	المكسيك	1.64	131	سويسرا	0.86
28	بنما	3.18	80	مدغشقر	1.64	132	الكاميرون	0.85
29	بورتريكو	3.17	81	تونس	1.64	133	المانيا	0.80
30	مصر	3.14	82	فنلندا	1.58	134	أوكرانيا	0.78
31	السودان	3.09	83	السويد	1.57	135	بنين	0.76
32	بنجلادش	3.05	84	مولدوفا	1.56	136	كندا	0.74
33	لاتفيا	3.05	85	بيلاروسيا	1.54	137	قبرص	0.74
34	مالى	3.01	86	اسرائيل	1.54	138	البانيا	0.73
35	ترينداوتوباجو	2.97	87	موزمبيق	1.53	139	كازاخستان	0.70
36	شيلى	2.88	88	تركيا	1.50	140	الولايات المتحدة	0.68
37	أنغولا	2.85	89	عمان	1.50	141	تايوان	0.68
38	إرتريا	2.83	90	كوستريكا	1.49	142	بوتسوانا	0.67
39	تنزانيا	2.80	91	بابوا غينيا الجديدة	1.47	143	الهند	0.64
40	مقدونيا	2.75	92	روسيا	1.45	144	ايطاليا	0.60
41	تايلاند	2.72	93	تشيكوسلوفاكيا (التشيك و سلوفاكيا)	1.43	145	فلسطين (الضفة الغربية وغزة)	0.60
42	النمسا	2.64	94	تشيكوسلوفاكيا (التشيك و سلوفاكيا)	1.43	146	سوريا	0.57
43	افغانستان	2.58	95	نيوزلندا	1.42	147	بوليفيا	0.56
44	جواتيمالا	2.56	96	أذربيجان	1.41	148	فينزويلا	0.55
45	نيكارجوا	2.55	97	إسواتيني (مملكة سوازيلاند)	1.35	149	الصين	0.54
46	تركمانستان	2.52	98	البرتغال	1.35	150	استراليا	0.53
47	فرنسا	2.51	99	جامايكا	1.35	151	ليبيا	0.52
48	ليسوتو	2.43	100	نيجيريا	1.33	152	هولندا	0.51
49	الإمارات العربية المتحدة	2.37	101	ايران	1.31	153	جنوب افريقيا	0.50
50	قيرغزستان	2.31	102	انجلترا	1.29	154	جنوب السودان	0.48
51	ميانمار (بورما)	2.29	103	البوسنة والهرسك	1.28	155	اليابان	0.11
52	بوركينا فاصو	2.28	104	لبنان	1.27			

الاطار التطبيقى :نتائج العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشرى التركز الحضرى و الاولوية.

يتناول دراسة العلاقات بين مؤشرات التنمية و الأولوية و التركز الحضري وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون. تتراوح قيم ارتباط بيرسون بين -1 و 1 و يعد الارتباط عكسي إذا كانت قيمته بالسالب بينما يعد الارتباط طردي إذا كانت قيمته بالموجب. يعد الارتباط ضعيف إذا تراوحت فيمته بين 0.1 و 0.4 بينما يعد متوسط إذا تراوحت قيمته من 0.4 إلى 0.7 بينما يعد الارتباط قوي إذا تراوحت قيمته بين 0.7 و1.

- **دراسة العلاقة بين مؤشرات الدراسة**

تم استبعاد 78 دولة من مؤشر التنمية من التحليل حتي يكون عدد الدول متساوي في المؤشرات الأخرى (التركز الحضري والأولوية). تم قياس الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون حيث يتراوح معامل ارتباط بيرسون بين -1 و 1 بحيث يعد الارتباط طردي إذا كانت قيم معامل الارتباط أكبر من الصفر بينما يعد الارتباط عكسي إذا كانت قيم معاملات الارتباط أقل من الصفر. كذلك تم رسم شكل الانتشار (Scatter Plot).

اولا : العلاقة بين مؤشر التنمية ومؤشرى التركز الحضرى والاولوية 2020 م .

Correlations

		مؤشر التنمية	مؤشر التركز الحضري
مؤشر التنمية	Pearson Correlation	1	.121
	Sig. (2-tailed)		.165
	N	133	133
مؤشر التركز الحضري	Pearson Correlation	.121	1
	Sig. (2-tailed)	.165	
	N	133	133

من الجدول (9) يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية و مؤشر التركز الحضري حيث كانت قيمة المعنوية 0.165 و هي أكبر من 0.05. المصدر: الباحث

كما هو موضح بشكل الانتشار (12).

- **دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشر الأولوية**

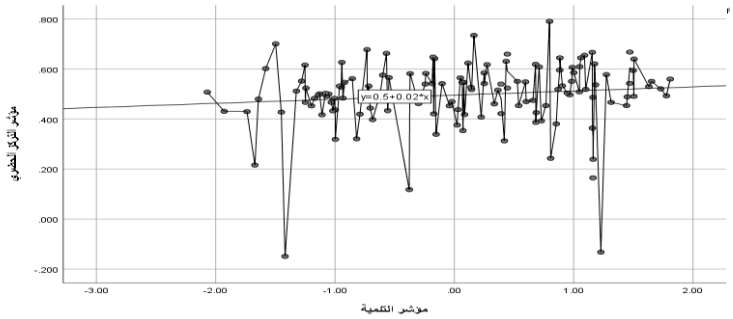

شكل (12) المصدر الباحث

من الجدول(9) يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية و مؤشر الأولوية حيث كانت قيمة المعنوية 0.066 و هي أكبر من 0.05.

كما هو موضح بشكل الانتشار(13)

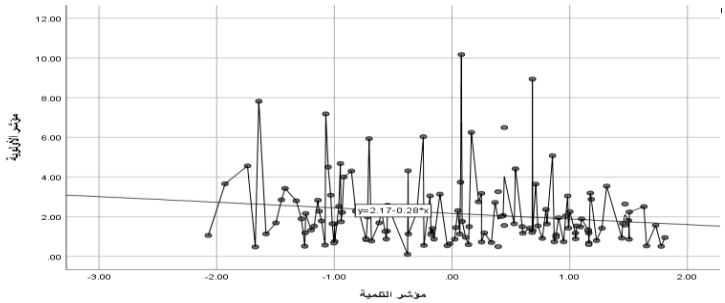

شكل (13) المصدر : الباحث

ثانيا : العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشر التركز الحضري و مؤشر الأولوية في الدول الأكثر و الاقل تقدماً

- **العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشر التركز الحضري و مؤشر الأولوية في الدول الأكثر تقدماً**

تم دراسة العلاقة على مستوي 133 دولة حيث توافرت لها الثلاث مؤشرات وتكونت الدول الأكثر تقدماً طبقاً لمؤشر التنمية من 73 دولة بينما الدول الأقل تقدماً من 60 دولة جدول (10) المصدر : الباحث.

الترتيب	الدولة	مؤشر التنمية	مؤشر الأولوية	مؤشر التركز الحضري
1	بلجيكا	1.809	0.952	0.560
2	هولندا	1.777	0.510	0.493
3	السويد	1.730	1.568	0.521
4	أستراليا	1.653	0.530	0.551
5	فرنسا	1.630	2.510	0.530
6	اليونان	1.506	2.240	0.640
7	سويسرا	1.505	0.864	0.491
8	الدنمارك	1.499	1.813	0.595
9	النمسا	1.470	2.641	0.668

10	فنلندا	1.470	1.582	0.543
11	النرويج	1.450	1.660	0.489
12	أسبانيا	1.443	0.925	0.454
13	الأرجنتين	1.314	3.543	0.467
14	نيوزيلندا	1.274	1.423	0.578
15	ألمانيا	1.228	0.801	-0.132
16	تشيلي	1.183	2.881	0.537
17	أيرلندا	1.175	3.195	0.621
18	الولايات المتحدة الأمريكية	1.163	0.679	0.239
19	إيطاليا	1.162	0.598	0.487
20	بولندا	1.162	1.175	0.165
21	المملكة المتحدة	1.157	1.288	0.364
22	البرتغال	1.156	1.347	0.667
23	سلوفينيا	1.101	1.895	0.519
24	كوستاريكا	1.091	1.491	0.655
25	إسرائيل	1.060	1.539	0.645
26	المملكة العربية السعودية	1.050	0.888	0.610
27	جمهورية كوريا	1.048	1.177	0.509
28	أستونيا	1.001	2.259	0.586
29	التشيك	0.989	1.429	0.607
30	لاتفيا	0.983	3.048	0.551
31	كوبا	0.966	2.046	0.497
32	كندا	0.948	0.742	0.504
33	كرواتيا	0.905	1.950	0.533
34	صربيا	0.884	1.087	0.645
35	ليتوانيا	0.883	0.973	0.596
36	قبرص	0.869	0.740	0.519
37	المجر	0.854	5.077	0.381
38	تونس	0.807	1.638	0.243
39	الإمارات العربية المتحدة	0.798	2.368	0.791
40	البرازيل	0.767	0.911	0.454
41	بيلاروسيا	0.729	1.540	0.393
42	جورجيا	0.711	3.649	0.609
43	جمهورية إيران الإسلامية	0.686	1.307	0.426
44	موريشيوس	0.683	8.937	0.387
45	كولومبيا	0.681	1.209	0.619
46	سلوفاكيا	0.658	1.429	0.475
47	بلغاريا	0.602	1.173	0.470
48	سلطنة عمان	0.596	1.504	0.549
49	بيرو	0.539	4.420	0.454
50	المكسيك	0.528	1.644	0.551
51	جمهورية مولدوفا	0.444	1.563	0.660
52	أرمينيا	0.444	6.494	0.524
53	أوروجواي	0.434	2.063	0.631
54	رومانيا	0.419	2.016	0.313
55	جنوب أفريقيا	0.392	0.496	0.540
56	ماليزيا	0.392	3.264	0.422
57	تايلاند	0.365	2.721	0.516

58	كازاخستان	0.335	0.702	0.461
59	الأردن	0.274	1.187	0.618
60	ألبانيا	0.251	0.727	0.542
61	بنما	0.250	3.179	0.585
62	مقدونيا الشمالية	0.225	2.755	0.408
63	قطر	0.164	6.250	0.735
64	تركيا	0.145	1.504	0.518
65	دولة فلسطين	0.140	0.597	0.527
66	السلفادور	0.115	0.965	0.624
67	أوزباكستان	0.086	1.763	0.418
68	سريلانكا	0.079	10.171	0.547
69	الفلبين	0.072	3.741	0.354
70	الإكوادور	0.066	1.131	0.547
71	قيرغيزستان	0.050	2.309	0.565
72	الاتحاد الروسي	0.031	1.452	0.438
73	المغرب	0.023	0.871	0.376

- **دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية و التركز الحضري و الأولوية للدول الأكثر تقدماً**
- **دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية و التركز الحضري**

Correlations[a]

		مؤشر التنمية	مؤشر التركز الحضري
مؤشر التنمية	Pearson Correlation	1	.003
	Sig. (2-tailed)		.982
	N	73	73
مؤشر التركز الحضري	Pearson Correlation	.003	1
	Sig. (2-tailed)	.982	
	N	73	73

a. VAR00001 = الأكثر تقدماً

من الجدول (10) يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية و مؤشر التركز الحضري حيث كانت قيمة المعنوية 0.982 و هي أكبر من 0.05. المصدر : الباحث كما هو موضح بشكل الانتشار(14)

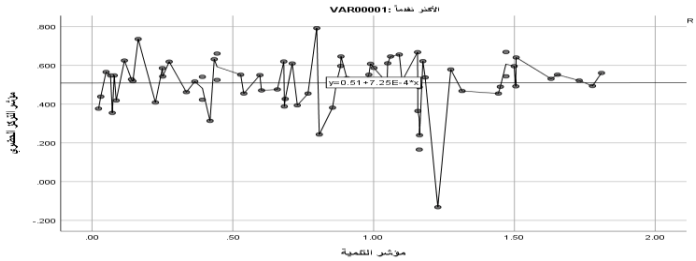

شكل (14) المصدر: الباحث

- **دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشر الأولوية**

Correlations[a]

		مؤشر التنمية	مؤشر الأولوية
مؤشر التنمية	Pearson Correlation	1	-.240*
	Sig. (2-tailed)		.041
	N	73	73
مؤشر الأولوية	Pearson Correlation	-.240*	1
	Sig. (2-tailed)	.041	
	N	73	73

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
a. VAR00001 = الأكثر تقدماً

من الجدول ا(10) يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية و مؤشر الأولوية حيث كانت قيمة المعنوية 0.041 و هي أقل من 0.05. بالنظر إلى قيمة معامل الارتباط -0.240 نجد أن الارتباط عسكي ضعيف حيت تراوحت قيمته بين -0.1 و -0.4. المصدر :الباحث

و كما هو موضح بشكل الانتشار (15)

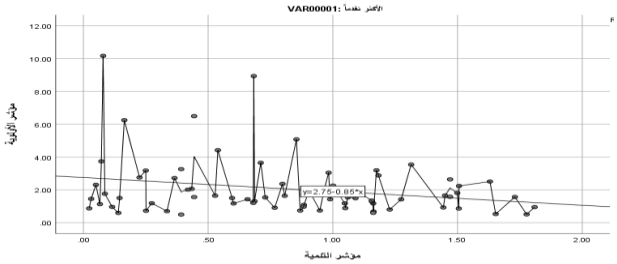

شكل (15) المصدر: الباحث

- **دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشر التركز الحضري و مؤشر الأولوية في الدول الأقل تقدماً**

جدول (11) المصدر : الباحث

م	الدولة	مؤشر التنمية	مؤشر الأولوية	مؤشر التركز الحضري
1	الصومال	0.28	1.06	0.508
2	لبنان	0.35	1.27	0.663
3	غينيا بيساو	0.37	5.83	0.615
4	البوسنة والهرسك	0.38	1.28	0.472
5	العراق	0.39	1.79	0.417
6	الجابون	0.41	2.17	0.524
7	تركمانستان	0.43	2.52	0.532
8	اليمن	0.43	1.19	0.467
9	اليابان	0.44	0.11	0.118
10	ليبيا	0.44	0.52	0.616
11	أوكرانيا	0.45	0.78	0.398
12	نيكارجوا	0.45	2.55	0.352
13	إثيوبيا	0.46	3.66	0.431
14	السودان	0.47	3.09	0.467
15	ليبريا	0.49	7.82	0.480
16	تشاد	0.49	4.56	0.430
17	جنوب السودان	0.49	0.48	0.216

- **دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشر التركز الحضري**

Correlations[a]

		مؤشر التنمية	مؤشر التركز الحضري
مؤشر التنمية	Pearson Correlation	1	.144
	Sig. (2-tailed)		.273
	N	60	60
مؤشر التركز الحضري	Pearson Correlation	.144	1
	Sig. (2-tailed)	.273	
	N	60	60

a. VAR00001 = الأقل تقدماً

من الجدول (11) يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية و مؤشر التركز الحضري حيث كانت قيمة المعنوية 0.274 و هي أكبر من 0.05. المصدر: الباحث و كما هو موضح بشكل الانتشار (16)

- **دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية و مؤشر الأولوية**

من الجدول (11) يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية و مؤشر الأولوية حيث كانت قيمة المعنوية

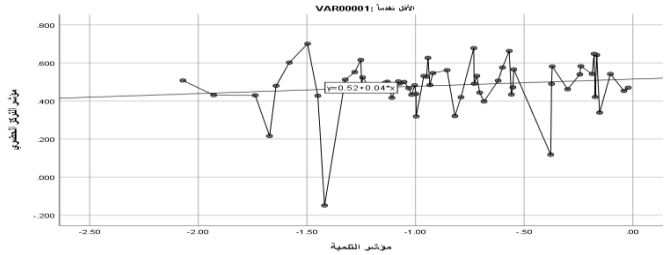

شكل (16) المصدر: الباحث

0.296 و هي أكبر من 0.05. المصدر : الباحث وكما هو موضح بشكل الانتشار(17)

الاطار التجريبى : نتائج البحث

تتمثل النتيجة الأساسية للدراسة في:

- عدم وجود علاقة نظامية قوية ما بين التنمية وكلًا من التركز الحضري والأولوية
- نتائج دراسة تغير العلاقة بين مؤشر التنمية ومؤشري التركز الحضري والأولوية عبر الزمن

ومن ثم تم استنتاج:

- تشير دراسة التغير في التركز الحضري، إلى أن معظم الدول الأقل تقدمًا تتوجه نحو الانتشار من بعد 1990م
- تشير دراسة التغير في الأولوية، على الرغم من اتجاه معظم الدول إلى الانتشار إلا أن معدلات أولوية التجمعات الحضرية الأكبر لتلك الدول مازالت مرتفعة مقارنة بنسب التركز.

Correlations[a]

		موشر التنميه	موشر الأولويه
موشر التنميه	Pearson Correlation	1	-.189
	Sig. (2-tailed)		.148
	N	60	60
موشر الأولويه	Pearson Correlation	-.189	1
	Sig. (2-tailed)	.148	
	N	60	60

a. VAR00001 = الأقل تقدماً

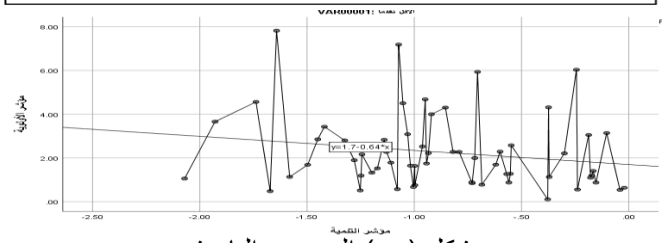

شكل (17) المصدر: الباحث

نتائج عامة:

- التغير في مؤشر االاولوية يتأثر بإضافة المتغيرات
- يجب التأكيد على أنه لا يوجد مسار تنموي واحد يُناسب جميع الدول، لا يُمكن للاهتمام بتنمية المراكز الحضرية
- أغلب الدول ذات العواصم التجمع الحضري الأكبر، تزداد فيها الأولوية للتجمعات الحضريةبنسبة 82.5%

ومن ثم التوصل إلى:

- يُمكن توحيد مسار التنمية لجميع الدول.
- تتحرك مسارات التركز الحضري و الاولوية في تذبذبات بين الانتشار والتركز متأثرًا باستقطاب المدن الكبرى

التوصيات

توصيات قياس التنمية

- من الضروري الاستعانة بأكبر عدد من المتغيرات المتنوعة لتكوين صورة أوضح وأكثر دقة لمستوي التنمية، ومن الصعب تقيمها بعامل اجتماعي أو اقتصادي واحد (مثل دخل الفرد).
- يجب مراعاة أهمية كلًا من التركز والانتشار في مسارات التنمية، فتلاحق حدوثهما يساعد على اتزان عملية التنمية، بشرط توافر السياسات التنموية المتزنة والواعية القادرة على تحقيق ذلك.

توصيات التنمية:

لتنمية مجتمع ما لابد من مراعاة احتياجاته وأولوياته ونمط سلوكه وخصائصه (الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية – البيئية -..)، والتنسيق بين مختلف الجهات (مؤسسات الدولة – منظمات المجتمع المدني والشعبي – الاستشاريين المتخصصين – القطاع الخاص والجهات الممولة)، والاهتمام بوضع السياسات التي من شأنها إحداث أثرًا، فالإنفاق لا يعني بالضرورة نتائج أفضل.

توصيات عامة للتنمية والحد من الفقر:

- تحسين الإنتاجية والاستقرار الاقتصاد الكلي و إدارة الديون، لتحقيق نمو في مستويات الدخل، للحد من الفقر.
- الاستعانة بالمشروعات الصغيرة أو محدودة النطاق، ضمان استدامة التنمية أكثر من المشروعات واسعة النطاق.

- تبسيط الأنظمة الضريبية وتحديد نسب متزنة وعادلة: للحد من التهرب الضريبي والفساد

توصيات الاستثمار: الإصلاحات الهيكلية واتباع سياسات عادلة لتنمية المجتمع المحلى وجذب الاستثمارات

توصيات عن الصحة: تعميم خدمات الرعاية الصحية الشاملة تحت مظلة الخدمة المجتمعية و توافر الخدمات

توصيات عن التعليم توفير التعليم الجيد والعادل وتعزيز فرص التعلم الاساسى الجيد

قائمة المراجع

(1) J.R. Friedman. 1972, "A General Theory of Polarized Development", in ed Hansen, N. Growth Centers in Regional Economic Development (New York: Free Press), P31.

(2) S. El-Shakhs, 1965. Development. Primp- and the Structure of Cities, un published Ph.D. diesis. Cambridge Mass. Harvard University.

(3) B. Renand. 1981, (New York: Oxford Um. Press).

(4) H. Richardson. 1979. Metropolitan Decentralization Strategies in Developing Countries, in Y.Rho and M. Hwang eds.. Metropolitan Planning Issues and Polices (Seoul, S. Korea: Korea Research Inst, for Human Settlements).

(5) عمرو علي الصبان، 2007م، تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.

(6) أحمد محمد السيد مرزوق، 2010م، دور الظهير الصحراوي في صياغة استراتيجيات التنمية العمرانية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.

(7) B«t F Hoselitz, 1974, The Role of Urbanization in Economic Development: Some International Comparisons. In Denver, D.I., the City in thud World, Macmillan Press LTD, PP. 159-191.

(8) Paul Baxioch. 1975. The Economic of the Third World Since 1900. Translated by Cynthia Postan. Methuen Co. Ltd., London, PP. 85-185.

(9) Kamerschen David R., Jan. 1969, Further. Analysis of Over urbanization. Economic Development & Cultural Change VoL 17 No.2, PP. 238-243. Published By: The University of Chicago Press

(10) W.Chmtaller, 1966, Central Places in Southern Germany, trans Later C.Baskin, Englewood Cliffs Prentice Hall.

(11) M. Beckmann. 1958, City Hierarchies and the Distribution of City Sizes. Economic Development and Culture Change, 6, PP 243-248

(12) Tarek Aboul-Atta, 198>, The Spatial Urban and Economic Concentration in Less Developed Countries : A Reassessment of the Inter-Regional Divergence-Convergence Hypothesis. PHD.tntgers Uni., New Jersey, (Salah El-Shakhs. Supervisor).

(13) محمد يسار عابدين، أغسطس 1998م، "العلاقة بين التركز المكاني الحضري والتنمية الاجتماعية/ الاقتصادية في العالم"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.